

# snoitcasnart sed ecnedurpsiruJ 11#

## seniaropmetnoc

محمد طلال لحلو

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله بسم الله الرحمن الرحيم ان شاء الله اصاب الواقع في صيغ التعاقد مفهوم البيع اه البيع والتقيسيط مراقبة يعتبر عقد البيع من اهم المعاملات المالية على الاطلاق وهو اقدم العقود تعاملًا واكثر انتشارا به يبدأ الفقهاء ابواب المعاملة - 00:00:00

المالية في كتبهم ويعودونه اصلا من اصول عقود المعاوضات وفي بابه يذكرون القواعد العامة للعقود كالصيغة والتراضي وحقيقة والاعيان التي يصح تملكها واهلية العاقدين كيكون حكمته ومشروعيته ان حكمة مشروعية تتجلى في مراعاة حاجة الناس اليه لان حاجة الانسان تتعلق بما في يد غيره ومن عادة - 00:01:43

الناس لأنهم لا يبذلون ما في ايديهم لغيرهم الا بعوض سنة الله في خلقه حقق البيع تبادل السلع والأشياء بطريقة رضى اه مسكين اودي اكراه وهيمن الشرع الالهي على نظام التعاقد بتقرير اثر الحكم على العقد الذي هو نقل ملكية المبيع للمشتري واستحقاق الثمن في ذمة المشتري - 00:02:33

فتمكن كل منهما من التصرف فيما ملك بحرية مطلقة وسلطة تامة اه حجة الوداع صلى الله عليه وسلم اه اموالكم عليكم حرام الا ان تكون تجارة عن تراض الله سبحانه وتعالى - 00:03:14

من فوق اه فتى وحرم اكل اموال الناس بالباطل ولفظة الباطل يدخل فيها كل ما نهى الله عنه من الربا والسرقة والغصب والخيانة والغرر الفاحش وغير ذلك من المنهيات اهديه - 00:03:45

باطل الباطل ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الله سبحانه وتعالى ربا سرقة اه غصب خيانة غرر اه ولذلك ميز الفقهاء بين البيوع الصحيحة والبيوع الفاسدة حسب ما تقتضيه قواعد الشريعة - 00:04:04

في مراعاتها لتطور المعاملات المالية خاصة ان جمهور الفقهاء صنفوا العقود في قسم العادات التي يؤثر فيها واقع الناس. قال ابن تيمية اه العادات قال ابن تيمية البيع والهبة والإجارة وغيرها هي من العادات التي يحتاج الناس اليها في معاشهم كالأكل والشرب - 00:04:52

واللباس فان الشريعة قد جاءت في هذه العادات بالاداب الحسنة فحرمت منها ما فيه فساد وواجبت ما لابد منه وكرهت ما لا ينبغي واستحبت ما فيه مصلحة راجحة في انواع هذه العادات - 00:05:35

ومقاديرها وصفاتها حسنها واذا كان كذلك فالناس يتبعون ويستأجرون كيف شاءوا ما لم تحارب الشريعة اه كما يأكلون ويشربون كيف شاؤوا ما لم تحرم الشريعة ابن تيمية وان بعض ذلك قد يستحب ان يكون - 00:05:51

وان بعض ذلك قد يستحب او يكون مكروها وما لم تحد الشريعة في ذلك حدا فيبيكون على الاطلاق الاصلي وان عقود المعاملات المالية يمسها التجديد بتجديد حياة الناس ويؤثر فيها الواقع في تطورها خاصة في زمن في الزمن المعاصر - 00:06:35

الذى وقع التفاعل الاقتصادي بين الامم والشعوب على اختلاف اديانها وشرائعها عقيدة الصلاة الصيام جنابة مما يتطلب من المجتهد النظر باستمرار في كل جديد في الحياة لبيان حكم الشرع في ذلك حسب ما تقتضيه قواعد الشريعة - 00:07:09

والشريعة وضع الله فيها قدرة تتمكن بها من تكييف اي مستجدات في الحياة واعطاء الحكم المناسب لها بشروط تذكر في مكانها.

لهذا الأمر سأركز في هذا الباب من البحث على عقدي البيع والإيجار لكثرة ونوازلهما في هذا العصر وبصفة خاصة عقد الإيجار المنتهي

بالتعميل - 00:08:20

المكون من الإيجار والبيع استجابة لحاجة الناس إلى معرفة حكم الله في هذه المستجدات خاصة المستوردة منها من الغرب بسبب الانفتاح الاقتصادي 00:08:47

مفهوم المال في اللغة اصطلاحاً أصل الواقع في مفهوم المال حكم مالية الأشياء المستحدثة وعلاقتها بتطور الواقع قرار المجمع الفقهي في الموضوع 00:09:30

تعريف البيع لغة واصطلاحاً مشروعية البيع بالقرآن والسنة والجماع اركان البيع -

مفهوم المال في اللغة اصطلاحاً أصل الواقع في مفهوم المال حكم مالية الأشياء المستحدثة وعلاقتها بتطور الواقع قرار المجمع

الفقهي في الموضوع 00:10:35

الافتتاح الاقتصادي 00:11:32

البيع بيعاً ومبيناً وهو شاذ وقياسه مباح -

الابتهاج الاشتراك ابتعاد إلى وقباعة ابتعاد وفي الحديث لا يخطب رجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه غبوة الإمام البخاري

خطبة اه وفيه وبجيوكوسك الكعجية خلا كان قال ابو عبيدة كان ابو عبيدة وابو زيد وغيرهما -

من اهل العلم يقولون انما الهي في قوله لا يبيع على اخيه انما هو لا يشتري على شراء أخيه فإنما وقع النهي على المشتري لا على البائع 00:13:07

لان العرب تقول بعث الشيء بمعنى اشتريته 00:13:29

تاعها بعثوا اه قال ابو عبيدة وليس للحديث عندي وجه غير هذا لان البائع لا يكاد يدخل على البائع وانما المعروف ان يعطي الرجل سلعته اه شيئاً فيجيء مشتري اخر فيزيد عليه ابو عبيدة -

قال ابو عبيدة ابو عبيدة سي القاسم بن سلام آ صاحب كتاب الاموال اه قال ابو عبيدة البيع من حروف الاضطداد في كلام العرب يقال باع

فلان اذا اشتري وباع من غيره -

باع من باع منه باع من وباع لي صديقي وانشد قول قوله والببيعة السلعة والببيعة السلعة والابتهاج الاشتراك وتقول بيع الشيء على ما لم يسمى فاعله ان شئت كسرت الباء وان شئت ضممتها. ومنهم من يقلب الياء واوا فيقول -

الشيء وهذا المعنى اللغوي للفظة بيع هو المستعمل في القرآن حيث قال الله سبحانه وتعالى وشروعه بثمن بخس يوسف عليه السلام الله سبحانه وتعالى وشروعه بثمن بخس شراوه اشتري اشتري 00:15:16

اي باعوه وقال الله عز وجل ولبيس ما شروا به انفسهم اي باعوها ولبيس ما شروا به انفسهم باعوها لكن الفقهاء اه خصص باع لكن الفقهاء خصصوا استعمال لفظ البيع في التعميل او الإخراج من الذمة ولفظ الشراء في التملك والإدخال في الذمة وهي لغة قريش -

00:16:01

لغة قريش الاصطلاح البيع اصطلاحاً ان التعريف الاصطلاحي ينطلق من التعريف اللغوي ويتجه آنحو تضييق المعنى اللغوي او توسيعه حسب ما تقتضيه القواعد الشرعية في بيوعي لكل مذهب فقهي -

اه الإصطلاح ولتوسيعه هذا التنوع في الاصطلاح للفضة البيع اذكر اولاً تعريف المذاهب الاربعة المشهورة عندهم ثم بعد ذلك اختار التعريف الذي اراده مناسباً لاتجاه البحث الشي الذي حنفي البيع -

جاء في البدائع يعني بداع الصنائع للكسان معنى البيع مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب وفي فتح القدير قال هو مبادلة المال بالمال بالتراضي كل ما هو متمول كاين ان تعريف فتح القدير استخدم لفظة المال بدل الشيء -

المذكورة في البدائع وذكر المال له دلالة كبيرة في العقود وذكر المال له دلالة كبيرة في العقود كذلك لفظ التراضي لأن الأصل في المعارضة التراضي اصله في التبرع طيب النفس -

المال تعريف الشافعية الشافعية مقاولة المال بالمال او نحوه تعمليكا اه لي حنبالي قال صاحب المنتهي البيع مبادلة عين مالية او منفعة مباحة مطلقاً بادهاتها او بمال في الذمة للملك -

على التأييد غير ربا وقرض وده مطلقاً بادهاتها اللي حابة ليها على التأييد ان هذا التعريف طويل العبارة حيث ادخلت فيه

ادخلت فيه مجموعة من الشروط مما دفع ابن قدامة في المغني ان يعرف بعبارة قصيرة وهو وافية بالمقصود هو - 00:19:08  
البيع وهو البيع مبادلة المال بالمال تمليكا وتملكا اه والفرق بين الشافعية والحنابلة هو لفظ تملكا التي اضيفت عند صاحب المغني  
تمليكا وتملكا عرفت المالكية البيع بتعريفين تعريف بالمعنى الشامل وتعريف بالمعنى الخاص - 00:20:03  
التعريف بالمعنى الشامل تعريف بالمعنى الشامل جاء في في بلغة السالك اه البيع عقد معاوضة على غير منافع عقد معاوضة على غير  
منافع وقال الصاوي في شرح التعريف ولا يكون العقد الا بين اثنين بایحاب وقبول - 00:20:41  
وخرج بقيد المعاوضة الهبة والوصية وصية والمعاوضة مفعلة اذ كل من البائع والمشتري عوض صاحبه شيئا بدل المأخذ منه.  
المعاوضة اه واما في عبارة على غير منافع فقد خرج النكاح والاجارة - 00:21:23  
اه والإجارة هنا مبادلة عين مالية او منفعة هل هي اباحة نفع او تمليك منفعة؟ قالوا تمليك منفعة اما التعريف بالمعنى واما في  
عبارة على غير منافع فقد خرج النكاح والإجارة هذا تعريف للبيع بالمعنى الأعم - 00:22:07  
اه الشامل للسلام والصرف والمراطلة وهبة اه اما التعريف بالمعنى الخاص فهو عقد معاوضة على غير منافع ذو مكاييس بدون  
مكاييس دومك يسقي احد عوضية غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه - 00:23:05  
قال الدردير فيخرج بقولنا ذو مكاييس هبة الثواب مكاييس اه قال الدردير فيخرج بقولنا ذو مكاييس هبة الثواب والتولية والشركة  
والاقالة الشافعية لان الماء لان معنى المكاييس المغالبة وهذه لا مغالبة فيها - 00:23:40  
اه وبقولنا معين غير العين فيه السلام لان غير العين في السلام هو المسلم مسلم المسلم السلام ومن شرطه كونه دينا في  
الذمة والمراد بالمعين والمراد بالمعين ما ليس في الذمة - 00:24:27  
السلام اه معين غير العين فيه السلام من غير العين معاوض على غير منفعة ذو مكاييس غير الذهب ولا فضة معين غير العين والمراد  
بالمعين ما ليس في الذمة فيشمل الغائب المبيع بالصفة ونحوه لا الحاضر فقط حتى يرد - 00:25:11  
حتى يرد ان البيع قد يكون على الغائب بشروطه الاتية كما يؤخذ من الأصل والمراد بالعين الثمن وان لم يكن عينا اه سي  
العموني والمراد بالعين الثمن وان لم يكن عينا - 00:25:43  
في وهناك فرق دقيق بين عقد البيع وعقد المعاوضة جاء في الوجيز في العقود المسمى يتميز البيع عن المعاوضة بما يلي المعاوضة  
عقد بمقتضاه يعطي كل من المتعاقدين للآخر على سبيل الملكية شيئا - 00:26:26  
او عقاريا او حقا معنويا في مقابل شيء او حق اخر في نفس نوعه او من نوع اخر وعقد البيع عقد بمقتضاه ينقل احد المتعاقدين  
للآخر ملكيته لشيء او حق في مقابل ثمن يلتزم هذا الاخير بدفعه - 00:26:50  
اذ لا يختلف عقد البيع عن عقد معاوضة الا من حيث ان العوض الذي هو في عقد البيع نقود وهو في عهد المعاوضة شيء او حق غير  
نقود واختار تعريف المالكية الذين عرفوه بكونه عقد معاوضة على غير منافع لكونه يشمل صدوره من ارادتين فما فوق - 00:27:10  
تبعد عن العقد عند المتأخرین والمعاوضة تشمل النقود وغيرها عندهم مشروعية البيع في القرآن والسنة والاجماع مشروعية  
البيع بالقرآن والسنة والاجماع البيع مما علم جوازه في دين الله سبحانه وتعالى بالضرورة وقد تظافرت تظافرت - 00:28:06  
الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع واحل الله البيع وحرم الربا اهدي وشهاد اذا تباعتم الا ان تكون تجارة عن تراض منكم سنة صلی<sup>عليه</sup>  
الله عليه وسلم اي الكسب اطيب؟ قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور - 00:28:54  
اي لا غش فيه ولا خيانة صلی الله عليه وسلم كلي لم يخ كلی المية مية و می بدک یغیر. اه کسب اه مبروره البخیش وصححه الحاکم  
عن رفاعة بن رافع - 00:29:25  
نرافع الإمام احمد حديث انما البيع انت راض البيع حدیث اه صلی الله عليه وسلم التاجر الصدوق الامین مع النبیین والصدیقین  
والشہداء الإمام التلمیذ اه صدوق امین اه الی الی الی - 00:30:06  
بعد لجوء الصدیقین اه وبasher النبی صلی الله عليه وسلم البيع بنفسه ورأی الناس يتعاطون البيع والشراء فاقرهم عليه واجمعت  
الامة على مشروعات البيع لحاجة الناس اليه والاصل فيه الادن قال ابن رشد الجد قال ابن رشد الجد البيوع تنقسم الى ثلاثة اقسام

بيوع جائزة وبيوع محظورة وبيوع مكرورة - 00:30:44

صلى الله عليه وسلم ابن رشد الجدي فاما البيوع الجائزة فهي التي لم يحضرها الشرع ولا ورد فيها نهي وانما قلنا ذلك لأن الله تعالى اباح البيع لعباده واذن لهم فيه اذنا مطلقا واباح واباحة عامة في - 00:31:19

في غير ما اية من كتابه من ذلك قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة من من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذرروا البيع - 00:32:09

الجمعة فهاد الجمعة وقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله في الأرض فضل الله سبحانه وتعالى ١١ يربى التجارة للبيع والشراء. ورفض البيع لفظ عام لان الاسم المفرد اذا دخل عليه الالف واللام صار - 00:32:27

ومن الفاظ العموم وقفت بيع الالف واللام قال الله عز وجل والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات من الانسان جماعة المؤمنين لاقتضائه العموم. الانسان فيه خسر سورة العصر - 00:33:15

اه واللفظ العام اذا ورد يحمل على عمومه الى ان يأتي ما يخصه فان خص منه شيء بقي من بعد الخصوص على عمومها ايضا فيندرج تحت قوله تعالى واحل الله البيع - 00:33:56

واحل الله البيع كل ما خص منه بالدليل وقد خص منه بادلة الشرع ببيوعا كثيرة فيبقى ما عدتها على اصل الاباحة. ولذلك قلنا في البيوع الجائزة انها جائزة ما لم يحضرها الشرع. ولا ورد فيها النهي - 00:34:19

قال الشافعي في شأن ذلك فأصل البيوع كلها مباح اذا كانت برضى المتباعين الجائزى الامر فيما تباع الا ما نهى عنه ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم منها وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم محارم ياذنه داخل في المعنى المنهي عنه وما فارق - 00:34:41

وذلك ابحناه بما وصفنا من اباحت البيع في كتاب الله تعالى. ذو كفة الامام الشافعي اركان البيع اذكر اركان البيع باقتضاب لان الغاية من البحث دراسة اثر الواقع في العقد - 00:35:13

اركان البيع ان اركان البيع عند الحنفية هي الايجاب القبول الدالان على التبادل او ما يقوم مقامهما من التعاطي اذا ركته بعبارة واضحة الفعل الدال على رضا بتبادل الملكين من قول او فعل قال صاحب البدائع بدائع الصنائع للكسانى - 00:35:34

اما ركن البيع فهو مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل اما القول المسمى بالايجاب والقبول في عرف الفقهاء وهذا يدل على اهتمام الفقهاء بصيغة العقد يقول الدكتور السنهوري في عناية الفقهاء - 00:36:23

يقول الدكتور السنهوري في الفقهاء بصيغة العقد يكثر الفقهاء من الكلام في صيغة العقد فقد عنوا بهذه المسألة عناية كبيرة ذلك ان الفقه الاسلامي ما زعمته موضوعية واؤل اسارات لهذه النزعة انه يقف عند الارادة الظاهرة دون الارادة الباطنة - 00:36:42

الاجابة والقبول ولما كانت الارادة الظاهرة هي المظاهر الخارجي للتعبير عن الارادة الباطنة فقد وقف الفقهاء عند هذا المظاهر الخارجي والمظاهر الذي يعتدون به في الاصل وهو اللفظ اولا قبل الكتابة وقبل - 00:37:02

وقبل اي مظاهر خارجي اخر ستخلص منه الارادة وهو الذي يعبر عن الارادة الباطنة هو اه فاللفظية والارادة الظاهرة تمتزجان معا في صيغة العقد ويخلص منها ان اللفظ هو اول اداء - 00:37:28

جاهزين؟ هو اول اداة يعول عليها في هذه الصيغة اه الدارجة وندير الكلمة كلمتو ما طيحيش اه اللفظ الى اخره وعلى اللفظ يؤخذ معناه الظاهر فإن كان هذا المعنى واضحا فلما محل بعد ذلك للبحث عن نية او عن - 00:38:01

الارادة الباطنة واللفظ له صيغة العقد وحدها بل ايضا في الاثبات حيث الشهادة تعلو على الكتابة وهو الشيء الثابت الذي يقف عنده الفقه الاسلامي ويؤثره على الكتابة وغيرها من المظاهر مظاهر التعبير الارادة ما لم يكن - 00:39:03

في حضارة العصور الماضية ثابتنا مستقرا اذ لم تكن الكتابة منتشرة في تلك العصور وما كان يتداول منها لا يؤمن فيه الزيف او الزلل ضيوف تلبسو اه الحفظ واركان البيع عند الجمهور غير الاحتف سلامة وهي العقد - 00:39:23

المعقودة عليه والصيغة مخصوصا العاقل يشمل المتعاقدين والمعقود عليه والمعقود عليه العوضان والصيغة هي الايجاب والقبول

العقل المعقود عليه الصيغة الإيجاب والقبول قال الصاوي اه الدردير وهو من علماء المالكية اركانه التي تتوقف عليها حقيقته ثلاثة -

00:40:42

هي في حقيقة في الحقيقة خمسة عاقد من بائع ومشتري ومعقود عليه من ثمن ومثمن وتلت صيغة او ما يقوم مقامهما مما يدل على رضى اه الصيغة الإيجاب والقبول - 00:41:34

والى اشار بقوله وما دل على رضا من قول او اشارة او كتابة من الجانبين او احدهما بل وان كان ما يدل عليه من الجانبين ولو في غير المحررات كالثياب ورقيق - 00:42:08

مم المعاطات وكان الخلاف بين الائمة في المعاطاة قال الدردير معاطاة معاطاة وفaca لأحمد وخلافا للشافعى ها هما الإمام الشافعى الشافعى لقائل لابد من القول من الجانبين مطلقا كان المبيع من المحررات اولا - 00:42:25

وقوله ولو في غير المحررات رد على الحنفية في اشتراط القول في غير الا معاطات المعاطات اه المعاطس ديك كيكون السلام عليكم اه مجمع الفقه الاسلامي ومحل اجزاء المعاطاة حيث افادت في العرف ولا تلزم الا بالالتزام الا بالدفع من الجانبين. قال ابن قدامة ولنا - 00:43:04

لي فقها لنا اه ولنا الخلاف العالى قال ابن قدامة ولنا ان الله احل البيع ولم يبين كيفيته فوجب الرجوع فيه الى العرف كما رجع كما رجع رجع اليه في القبض والاحراز والتفرق. ضوكا فات سكدي بن قدامة - 00:44:32

المعاطات الله سبحانه وتعالى السى العرف القبض الاحراز والتفارق كنظن حديث البيعان بالخيار ما لم يتفارقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محيقات بركة بيعهما الحديث - 00:45:20

والمسلمون في اسواقهم وبيعاتهم على ذلك المعاطات وان البيع كان موجودا بينه ومعلوما عندهم وانما علق الشرع عليه احكاما وابقاء على ما كان فلا يجوز تغييره برأيي والتحكم ابن قدامة - 00:46:18

هذاك ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه مع كثرة وقوع استعمال الإيجاب والقبول الإيجاب والقبول ولو استعملوه ذلك في بيعاتهم لنقل نقا شائعا الى الإيجاب والقبول - 00:46:49

ولو كان ذلك شرطا لوجب نقله لم يتصور منهم اهماله والغفلة عن نقله لان البيع مما تعم به البلوى سميتوا لا ابن قدام فلو اشترط له الاجابة والقبول لبينه بيانا عاما ولم يخف حكمه لانه يقضي الى وقوع العقود الفاسدة - 00:47:20

كثيرا واكفهم المال بالباطل ولم ينقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه فيما علمناه قال ابن تيمية انها تنعقد بكل ما دل على مقصود - 00:48:04

فيها من قول او فعل فكل ما اعده الناس بيعا واجارة فهو بيع واجارة وان اختلف اصطلاح الناس في الالفاظ والافعال وانعقد العقد عند كل قوم مما يفهمونه بينهم من الصيغ والافعال وليس لذلك حد مستمر في الشرع ولا في اللغة بل يتتنوع بتتنوع الاصطلاح - 00:48:24

اصطلاح الناس كما تنوعت لغتهم ابن تيمية البيع او قال صاحب المجموع اركان البي ثلاثة العقیدان والصيغة والعقود علىه وقال ايضا المشهور من مذهب انه لا يصح البيع الا بالايصال - 00:48:44

والقبول ولا تصح المعاطى في القليل والكثير. المجموع شرح المذهب اللي ما من النموي اه المعاطات ان النصوص الفقهية السابقة تدل على عناية الفقهاء بالصيغة من اركان العقد لدلالتها على موضوع العقد الذي هو مادته - 00:49:08

ويظهر ايضا تأثير الواقع في تعامل الفقهاء مع صيغة العقد في الاستجابة للتطور الذي يقع في المجتمعات الصيغة وبين ذلك فيما يلي جاء في تهذيب الفروق توسيع العلماء فيه حتى جوز مالك ابو حنيفة وابن حنبل البيع بالمعاطات - 00:49:49

المعاطات وهي الأفعال دون شيء من الأقوال وزادوا على ذلك حتى قالوا كل ما اعده الناس بيعا قال السننهولين استخلصوا من نصوص الفقه الاسلامي في مذاهبه المختلفة ان هنالك ميلا ان هناك ميلا واضحا الى العدول - 00:50:14

عن مذهب اللفظية الضيق الذي التزمه الشافعى في بعض الروايات عنه والى اعتبار التعاقد جائز بالرسالة والكتابة والاشارة من حيث

دالة كل ذلك على التراضي ومن ثم الى اعتبار التعاقد جائزًا باتخاذ اي مسلك اخر لا تدعو ظروف - 00:50:37

حال شكا في دلالته على التراضي. وفي هذا يتلاقى الفقه الاسلامي مع الفقه الغربي قال الزيلعي في نصب الراية اه جواز البيع باعتبار الرضا لا بسورة اللفظ قال السرخسي العقد قد ينعقد بالدالة كما ينعقد بالتصريح - 00:50:57

المعاطات قال الكاساني الشرط قد يثبت نصا او دالة اما المذهب المالكي فهو اكتر المذاهب ابتعادا عن اللفظية واقربها الى الاخذ بالدالةعرفية قال الخطاب واحتج المالكية بما يقدم من ان الافعال وان انتفت منها الدالة الوضعية فيها دالة عرفية العرف - 00:51:38

واما صاحب المغني ابن قدامة الحنفي يقع البيع بما يعتقد الناس بيعا واما وهذا دليل على اثر الواقع في تطور الصيغة في للبيع وهي مادة العقد وانفتاح الفقه الاسلامي على التغيير ما لم يؤدي الى الممنوع شرعا - 00:52:05

ابن قدامي الحنفي وشروط البيع شروطها فيما يلي التراضي ان يكون العاقد جائزة التصرف ان يكون المبيع مالا ويباح نفعه مطلقا ان يكون مملوكا له - 00:52:36

وكل ان يكون مقدورا على تسليمه السلام ان يكون معلوما برأيتي او بالصفة كيتسوى او باغرين ان يكون الثمن - 00:53:20